

## تعطل الجلسات يغيب البرلمان الكويتي عن إدارة شؤون الدولة

الكويت - فشل مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي مجدداً في عقد جلسته العادية التي كانت مقررة ليوم الثلاثاء، وذلك بسبب غياب الحكومة في ظل إصرار عدد من نواب المعارضة على الجلوس في المقاعد المخصصة للوزراء احتجاجاً على تأجيل الاستجوابات البرلمانية الموجهة لرئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح.

ومع تعذر عقد الجلسات البرلمانية، سواء منها العادية أو حتى الخاصة، بدأت ترسيم في الكويت ملامح سابقة تتمثل في إدارة شؤون الدولة في غياب البرلمان.

ورغم تعطل عملية مناقشة القرارات وسن التشريعات تسير إدارة الأوضاع الناتجة عن جائحة كورونا في الكويت بسلاسة، بينما يتجه البلد تدريجياً إلى الخروج من الأزمة المالية الحادة التي واجهها خلال الأشهر الماضية وذلك بفضل الارتفاع المسجل في أسعار النفط.

وفي مؤشر على حدة الخلافات السياسية في الكويت دعا رئيس البرلمان مؤخراً نواب المجلس إلى التحرك مما سُمّي "الإزهاج الممارس عليهم من أقلية تزعم أنها توزع صكوك الوطنية"، في إشارة إلى عدد من نواب المعارضة.

وبسبب تعذر عقد الجلسات العادية للمجلس بادر عدد من نوابه إلى الدعوة لعقد جلسة خاصة، الخميس، من أجل مناقشة جملة من الملفات العاجلة وذلك في الوقت الذي بدأ فيه النواب يشعرون بوطأة القفز على دور البرلمان الذي يشاركون في عضويته.

وعلى هذه الخلفية دعا النائب عبدالله الطريجي نواب المجلس "لنفويت الفرصة على الحكومة وتمكينها من حضور الجلسات لإنجاز القوانين والموضوعات التي تهم المواطن والدولة".

وقال في تصريحات صحافية أوردتها صحيفة "الراي" الكويتية إن "المواطنین انخبونا لإقرار مصالحهم والقوانين التي تخدم الدولة والمواطن ولم ينتخبونا لنتناخنا على كرسي ومقاعد الوزراء".

عبدالله الطريجي

المواطنون لم ينتخبونا لنتناخنا على مقاعد الوزراء



وبحسب متابعين للشأن الكويتي فإن مواصلة الحكومة الكويتية عملها رغم تعطل عقد الجلسات البرلمانية تحمل رسالة قوية بأن السلطة التنفيذية ضاقت ذرعاً بضيوط نواب المعارضة وبأنها ترفض الاستسلام لانتراطاتهم.

وتحوّلت الخلافات التي نشبت بين السلطتين التنفيذية والتشريعية منذ أول جلسة للبرلمان ذي الأغلبية المعارضة، إلى هوة عميقة يصعب ردمها وخلفت وراءها أزمة سياسية مستعصية على الحل.

وبعد أشهر من التردد والجدب بين الحكومة والمعارضة أصبحت الأزمة تسور في حلقة مفرغة تجلت في تعطيل كتلة المعارضة المشكلة من ثلاثين نائباً للجلسات البرلمانية العادية بجلوس عدد من نوابها على المقاعد المخصصة

## دراسة مقترح بتأجيل القروض الشخصية في عمان

مسقط - أعلن مجلس الشورى العماني الثلاثاء عن شروعه في بذل مساع لإقرار تأجيل القروض الشخصية، وذلك في خطوة بدت مرتبطة بسلسلة أطول من الجهود المبذولة في السلطنة والقرارات المتخذة فعلاً، للتيسير على المواطنين وتخفيف التبعات الاجتماعية للظرف الاقتصادي والمالي الاستثنائي الناتج عن تراجع أسعار النفط وتأثر العديد من الأنشطة الاقتصادية بجائحة كورونا.

وأعلن المجلس عبر حسابه في تويتر عن قيام لجنته الاقتصادية بزيارة للبنك المركزي ومناقشة عدد من القضايا من بينها تأجيل القروض الشخصية، موضحاً أن البنك أقر بتلقيه تقرير اللجنة حول الموضوع والشروع في دراسة المقترح، وأنه سيقوم بالرد التفصيلي عليه في وقت قريب.

وتحوّل تأجيل القروض الشخصية للمقترضين من البنوك العمانية مع تزايد تأثيرات الجائحة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في السلطنة

إلى مطلب شعبي عكسته حملة مناشدة للسلطات نظّمها مواطنون على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق هاشتاغ تحت عنوان "تأجيل القروض الشخصية - العمانية".

وعكس اهتمام المجلس بهذا المطلب ظاهرة برزت بقوة في سلطنة عمان إثر الاحتجاجات الأخيرة لمجموعات من الشبان المطالبين بالوظائف، وتمثلت في تفهم مؤسسات الدولة للمطالب الشعبية وعملها بشكل متضامن للبحث عن حلول.

ووصف مجلس الشورى في وقت سابق مطالبة متظاهرين بالتوظيف ووقف تسريح العمال بالعدالة والمسرورة، معلناً عمله مع الحكومة لتحقيق هذه المطالب.

وغير بعيد عن هذا السياق أعلن الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان عن دعمه للإسراع في تطبيق قرار وزاري بتعديل رسوم إصدار وتجديد تراخيص استخدام القوى العاملة من خارج السلطنة لما له من أثر إيجابي في توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين.



الدورة الاقتصادية تباطأت ظرفياً ولم تتعطل



أربعة عقود من الحرب والإصعب ما يزال على الزناد

## تركيا تدفع أكراد العراق إلى حرب بالوكالة ضد حزب العمال الكردستاني

### إهمال الدولة العراقية لإقليم كردستان يجعله لقمة سائغة لأنقرة

وتعول أنقرة على فرض معادلتها الأمنية على العراق بالقوة من خلال تكثيف عملياتها العسكرية داخل أراضيه وتوسيع دائرتها لتتجاوز المناطق الحدودية إلى مناطق أبعد داخل العمق العراقي، وتراهن بالتوازي مع ذلك على القبول بوجود القوات التركية على الأرض العراقية، من خلال مساومة بغداد على ملفات حيوية على رأسها ملف مياه نهري دجلة والفرات.

وتشنّ القوات التركية منذ 23 أبريل الماضي عملية عسكرية لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من الجبال العراقية المحاذية لتركيا قواعد له.

وقصفت تركيا قبل أيام مخيم مخمور للاجئين في شمال العراق إثر تهديدات أطلقها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بـ"تنظيف" المخيم، وقتل في القصف ثلاثة أشخاص، بينهم قيادي كبير في حزب العمال، بحسب أردوغان. وتتهم أنقرة حزب العمال الكردستاني باستمرار بأنه يسيطر على مخيم مخمور الواقع على مسافة 250 كيلومتراً جنوبي الحدود التركية.

وكثيراً ما تتهم السلطات التركية العراق بالتراخي تجاه نشاطات الحزب الذي يشنّ تمرداً ضدّها منذ العام 1984 خلف أكثر من 40 ألف قتيل، وتؤكد أنه ليس لديها خيار آخر سوى شنّ عمليات عسكرية في الأراضي العراقية ضد التنظيم الذي تصفه هي وحلفاؤها الغربيون إرهابياً.

وبينما تحزّر الحكومة المركزية العراقية تركيا من مواصلة انتهاك أراضي العراق، تبدو سلطات إقليم كردستان العراق عديمة الحيلة أمام الحرب التي تدور رغماً عنها على أراضي الإقليم، ولا تجد بداً في التجاوب بشكل متزايد مع المطالب التركية.

ودعت وزارة البشمركة الكردية الثلاثاء في بيان "الحلفاء كافة والحكومة العراقية" إلى "إداء دورهم في وقف انتهاكات حزب العمال وحماية المناطق الحدودية في الإقليم بالتعاون مع قوات البشمركة".

تحول المناوشات الجارية في إقليم كردستان العراق بين البشمركة وعناصر حزب العمال الكردستاني إلى حرب مفتوحة، سيمثل انتصاراً نوعياً لتركيا عجزت عن تحقيق مثل له في حربها المتواصلة منذ أربعة عقود ضد الحزب، وذلك بتحويلها أكراد العراق أداة ووقوداً لتلك الحرب مستغلة حالة الضعف التي تمرّ بها سلطات الإقليم وأفتقارها لدعم الدولة العراقية، بل خضوعها لضغوط شديدة من قبل قوى فاعلة في الدولة ذاتها.

عنصر حزب العمال الكردستاني الذين يسيطرون على تلك المنطقة، هم من أطلقوا النار على القوة المشتركة التي كانت تعمل على وضع نقطة مراقبة في أحد المرتفعات الجبلية، ما تسبب بمقتل العنصر.

وجاء ذلك بعد مقتل خمسة من عناصر البشمركة السبت عندما تعرضوا لكمين من حزب العمال في جبل متين في محافظة دهوك.

وقالت وزارة البشمركة في بيان تعقيباً على الحادث "كنا أعطينا سابقاً تحذيراً بأنه يجب على الجميع احترام حدود الإقليم وعدم تعريض أمنه واستقراره للخطر"، بينما حذّر حزب العمال الكردستاني من جهة مقابلة من أنه لن يقبل بأي تحرك لقوات البشمركة في مناطق سيطرته التي وصفها بأنها منطقة حرب بينه وبين "القوات التركية التي تريد احتلال إقليم كردستان انطلاقاً من تلك المناطق".

والآن ينشط حزب العمال الكردستاني عنصريين من قوات البشمركة في منطقة سنجان التابعة لمحافظة الموصل العراقية، وكرت المحافظة المحلية في أربيل أن عملية الاختطاف جاءت خلال نصب المتمردين الأكراد كميناً في منطقة قرب سنجان.

### اعتداءات حزب العمال الكردستاني المتكررة على البشمركة تسهل على تركيا تأليب سلطات كردستان العراق ضد الحزب

ويخشى عراقيون، لاسيما من أكراد البلاد، أن يكون التدخل التركي في العراق انعكاساً لمطامع حقيقية في أراضيه وامتداداً للمطامع في أراضي سوريا المجاورة والتي جسدها أنقرة بالسيطرة على أجزاء واسعة من شمال وشرق سوريا باستخدام الزريعة ذاتها وهي ملاحقة التشكيلات الكردية المسلحة التي تصنفها أنقرة لتنظيمات إرهابية. وتقول مصادر عراقية إن ملامح شريط أمني تركي بدأت تتشكل في عمق الأراضي العراقية، متوقعة عدم انسحاب القوات التركية من المناطق التي دخلتها بالنظر إلى سوابق حكومة أردوغان في سوريا، وحتى في العراق.

## معاناة إنسانية جرّاء الحرب التركية في شمال العراق

وأكد أن القوات العراقية في حرس الحدود وقوات البشمركة بحاجة إلى دعمها بالمعدات العسكرية لمواجهة الموقف العسكري وضبط الحدود العراقية ومنع الانتهاكات التركية المتكررة.

وذكر أنّ أهالي العشرات من القرى الكردية أبلغوا وقد لجنة الأمن والدفاع بأنهم تعرضوا للقصف ما تسبب بدمارهم وتدمير أراضيهم الزراعية واقتلاع الأشجار والإضرار بالثروة الحيوانية من دون الحصول على تعويضات.

وأطلق على الحقائق على الأرض ومدى الحاجة للتدخل الحكومي لإيقاف تجاوزات القوات التركية وحزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية.

وأضاف أنّ مسلحي الحزب والقوات التركية لا يزالان يتبادلان القصف والمتضرر الوحيد هم المدنيون العراقيون من سكان القرى الكردية، ويمكن القول إن القوات التركية توغلت لمسافات كبيرة داخل الأراضي العراقية وبشكل يعد تصعيداً خطيراً جداً لانتهاكات تركيا لسيادة العراق.

بغداد - وصف رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي محمد رضا الحيدر الانتهاكات التركية للأراضي العراقية وتهجير سكان العشرات من القرى في مناطق بمحافظة دهوك في كردستان العراق، بأنها تصعيد خطير.

وقال الحيدر في تصريح صحفي إن وفداً من لجنة الأمن والدفاع البرلمانية تمّ إيفاده إلى مناطق بقضاء زاخو في محافظة دهوك أجرى لقاءات مع القيادات العسكرية في حرس الحدود الاتحادي وقوات البشمركة

ويقول متابعون للتطورات العسكرية والأمنية في كردستان العراق، إنّ التدخل العسكري التركي شمال العراق ستكون له تبعات في تاجيح الصراع بين الأكراد وخلق بؤابر حرب بين حزب العمال الكردستاني وقوات الإقليم.

وقتل الثلاثاء عنصر من البشمركة بعدما تعرضت قوة مشتركة من المقاتلين الأكراد وحرس الحدود العراقي لإطلاق نار في منطقة حدودية مع تركيا في شمال العراق.

وقال مدير ناحية دركار في محافظة دهوك بإقليم كردستان أديب جعفر إن